

أعضاء الهيئة يجب أن يكونوا مستقلين ويحققوا مع كل الجهات

ممثّل "العفو الدولية" لاحق قضية المعتقلين في سوريا:

نصر على عدم إقفال الملف حتى كشف الحقيقة

كتبت مي عبود ابي عقل: (النهار ٢٠٠١/٢/٢١)

الاسبوع الفائت زار ممثّل "منظمة العفو الدولية" الدكتور عبد السلام سيد احمد لبنان لمتابعة ملف المعتقلين في السجون السورية عقب اطلاق ٥٤ منهم في كانون الاول الفائت. وقابل عدداً من المعنيين بينهم رئيس هيئة تلقي الشكاوى "الوزير فؤاد السعد ومدعي عام التمييز القاضي عدنان عضوم وممثلي نقابة المحامين، كما استمع الى شهادات بعض المفرج عنهم واجتمع الى عائلات معتقلين. وعن نتائج زيارته تحدث احمد الى "النهار" كالاتي:

*ذكرت معلومات ان لـ"منظمة العفو الدولية" تحفظات عن الهيئة التي شكلتها الحكومة اللبنانية لتلقي الشكاوى. هل هذا صحيح، ولماذا؟

لقد رحبنا بتشكيل الهيئة كخطوة ايجابية في ذاتها. لكن الموضوع ليس موضوع اشخاص بل معايير، ونحن كمنظمة لدينا معايير دولية لتشكيل لجان التحقيق، وما يهمنا ان نتقيد الهيئة بالمعايير التي يمكن ان توصل الى الحقيقة، وقد اشرنا الى هذه المسألة في مراسلات رسمية مع السلطات اللبنانية. ومن اهم هذه المعايير ان تتشكل الهيئة من اشخاص اصحاب استقلال، وهذا ليس طعناً بالاشخاص الذين تشكلت منهم هذه الهيئة، كما لا بد من ان يكون هدفها واضحاً، ففي البداية لم تكن صلاحياتها واضحة بالنسبة لنا: هل هي جهاز لتلقي الشكاوى فقط؟ ام للتقصي؟ في لقاءاتي بعض اعضاء الهيئة لمست منهم انها لن تتلقى الشكاوى فقط بل ستتقصي المعلومات المقدمة من الاهالي.

*هل لاعضاء الهيئة صلاحيات التحقيق مع من كانوا رؤساء ميليشيات واصبحوا الآن وزراء ونواباً، وهل سيسألون السلطات السورية حول المعلومات التي لديها من الاهالي؟

-هذا السؤال يوجه الى الهيئة. نحن من جانبنا نتمنى ان يكون لديهم هذه الصلاحيات، وصلاحيات العمل والتحرك نحو كل ما يفضي الى الحقيقة. ويجب التحقق مع كل شخص صاحب علاقة سواء كان من الميليشيات السابقة او من السلطات السورية او من الشهود لحادث الاختفاء اضافة الى من لديهم علاقة بالاختفاء وذوي المفقود نفسه. اعتقد انه اذا جاء شخص واورد معلومات تفيد ان السلطات السورية اعتقلت شخصاً ما، فلا بد من ان يتم السؤال عبر القنوات الرسمية والا لن يكون هناك معرفة لحقيقة هذا الموضوع.

استقلال وحياد

*تكلمت على معايير وعلى استقلال اعضاء في اللجان العالمية. هل تعتقد ان هذا الامر متوافر في الهيئة اللبنانية؟

-من الامور التي تضمن استقلال الهيئة ان تكون مشكلة من اشخاص لا علاقة لهم بالحدث نفسه. هناك آراء تقول ان وجود عناصر من الاجهزة الامنية مثلاً قد يكون مفيداً، وآراء اخرى تقول انه لن يكون مفيداً. ونحن لن ندخل في هذا النقاش ولا في الجدل حول الشخصيات. الافضل في هذه الظروف ان تتشكل الهيئة من عناصر قضائية في المقام الاول ذات استقلال تام عن الاجهزة التنفيذية، لنقوم بعملها باستقلال وحياد كاملين. وحتى لو لم يتوافر هذا الشكل في الهيئة الحالية، فإذا تقيدت بالمعايير التي من شأنها ان تفضي الى الحقيقة ربما تتوصل الى انجاز المطلوب منها.

*وما المطلوب منها؟

-المطلوب ان تتوصل الى الحقيقة. وسبق ان اصدرنا بياناً في كانون الاول عقب اطلاق المعتقلين قلنا فيه ان الملف لن يغلق الا حين تتكشف الحقيقة كاملة. وهذا الموقف ما زلنا نصر عليه.

*هل طلبتم ان تكون "منظمة العفو" او اي منظمة دولية اخرى ممثلة في الهيئة؟

-كلا لم نطالب بهذا. لا نعتبر ان "منظمة العفو" كمنظمة دولية يجب ان تكون ممثلة في جهاز محلي، وما ينطبق عليها ينطبق على المنظمات الدولية الاخرى. اما منظمات محلية اخرى فهذا شأن آخر. الهيئة جهاز وطني شكلته الحكومة، مطلوب منه ان يتحرى موضوعاً يخص اللبنانيين قبل غيرهم. نحن كمنظمة تعنى بحقوق الانسان لم نطلب ان نتمثل ولكن ان تكون هناك مراعاة للمعايير الدولية.

*وما هي هذه المعايير؟

-على سبيل المثال يجب ان تكون للهيئة سلطة الحصول على كل المعلومات اللازمة للتحقيق، كما يجب ان تكون لديها من السلطة ما يكفل لها حضور الشهود وتعاونهم معها والحصول على ادلة مادية بما في ذلك السجلات الحكومية والسجلات الطبية. اضافة الى القيام بزيارات للتحقيق الميداني واجراء المقابلات مع كل شخص له علاقة وامكان تلقي افادات مكتوبة من شهود غير حاضرين مثل شخص في الخارج يمكن ان يرسل مكتوباً موثقاً، او تلقي افادات من الشهود والمنظمات خارج البلاد. في هذه الحال نحن مثلاً كمنظمة عفو لو عندنا بيانات تفيد اللجنة يمكن ان نقدمها، ومثلنا اي طرف آخر يرغب في تقديم معلومات اما من طريق الحضور الشخصي واما من طريق بيانات مكتوبة او مقابلات. كذلك يجب ان يكون للهيئة العدد الكافي من الاداريين بما يمكنها من القيام بعملها، ويجب ان يتاح لكل من يعينهم الامر الفرصة لسماع اقوالهم او توكيل محامين يمثلونهم. كما يجب اصدار اشعارات مسبقة واعلانها على نطاق واسع.

ثلاث فئات

*قلتم ان الملف لن يغلق قبل ان تتكشف الحقائق. متى تعتبرون ان الحقيقة كشفت؟

-هناك قضيتان متلازمتان في هذا الموضوع:

الاولى ملف المفقودين في الحرب بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، وقد تم تشكيل لجنة سابقة من اجله وقدمت تقريراً لم ينشر بالكامل، وقد تحفظنا عن هذا الامر، ولكن رغم ذلك اعتبرنا ان تشكيل اللجنة خطوة الى الامام وقد قامت بجهد، واصلنا بياناً يومها اعتبرنا فيه ان بيان اللجنة الختامي هو بداية العمل وليس نهايته. ولكن هذا ملف آخر لن اخوض فيه كثيراً.

اما الثانية فتتعلق تحديداً بالموقوفين في سوريا. وهذا الملف يضم ٣ فئات:

-اناس خطفوا خلال الحرب من ميليشيات وسلموا الى سوريا، او اعتقلوا بواسطة القوات السورية الموجودة على الاراضي اللبنانية. وهؤلاء اطلق قسم منهم في اعوام سابقة، والقسم الآخر لا يزال مصيره مجهولاً. بعضهم يعرف اهلهم او جهات رسمية انهم موجودون في السجون السورية، وبعضهم الآخر ثمة قرائن قد تكون قوية او ضعيفة لوجودهم في سوريا.

2-مجموعة العسكريين الذين كانوا مواليين للعماد ميشال عون وفقدوا خلال الصدام بينه وبين القوات السورية يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠. لقد احصينا نحو ٢٢ عسكرياً واثنين من الرهبان. وهؤلاء الجنود والرهبان لم يكشف مصيرهم بعد، كذلك لم تظهر جثثهم ضمن القتلى صبيحة انتهاء الحرب. فما مصيرهم؟ اذا كانوا قتلوا ودفنوا في مقابر مجهولة لا بد من كشفها، واذا كانوا اعتقلوا بواسطة القوات السورية فهل اعتقلوا كأسرى حرب ام كسياسيين معارضين لسوريا؟ هذا ايضاً لا بد من تبيانه. اذا لا بد في الحاليين من كشف مصيرهم. هل قدموا الى المحاكمة وحكم عليهم بالسجن لمدة معينة او بالسجن المؤبد؟ هل حكم عليهم بالاعدام ونفذ فيهم الحكم؟ اذا تمت الحالة الاولى فلا بد من تقديم بيان بذلك للسلطات المعنية

والسماح لاهلهم بزيارتهم وتقديم سجل المحاكمة الذي يتضمن التهمة والحكم. واذا حكم عليهم بالاعدام فلا بد ايضاً من تقديم حيثيات محاكمتهم واعادة جنثهم الى اهلهم. في كل الاحوال لا بد من كشف الحقيقة. اذا كانوا لم يسلموا الى سوريا وسقطوا في المعركة يجب تبيان ذلك، لا بد من وجود من يعرف اين دفنوا. هذه مسألة محددة وواضحة والاسماء معروفة لا لبس او شك فيها، وقد تقدم اهلهم بمراجعات عدة الى وزارة الدفاع والسلطات اللبنانية.

3- الاشخاص الذين تم اعتقالهم بعد توقف الحرب عام ١٩٩٠، اما بواسطة القوات السورية في لبنان، واما بواسطة الاجهزة اللبنانية وتم تسليمهم الى سوريا. وهذه الفئة تشمل حالات فردية عدة، بعضها اطلق والبعض الآخر لا يزال قيد الاعتقال في سوريا. هذه الحالات سهلة ويمكن التحقق منها، والاسماء والقرائن معروفة. ونتمنى من اللجنة والسلطات المعنية سواء في لبنان او في سوريا ان تفصل فيها.

*لكن السلطات اللبنانية تنقل عن السلطات السورية ان المفرج عنهم اخيراً هم آخر المعتقلين ولم يعد لديها غيرهم، فما رأيكم؟

-حتى يتم التأكد من صحة هذا الكلام لا بد من القيام بالاجراءات التي نطالب بها. فإذا كان هناك اشتباه، حتى لو لم يكن مستنداً الى دليل قوي، فلا بد من ابراز الحقيقة لان الشخص لا يمكن ان يتبخر في الهواء. واذا كانت هناك قرائن محددة انه اعتقل من جهة معينة حتى لو كانت ميليشيا، يمكن سؤال هذه الميليشيا، من دون التحجج ان الوضع كان معقداً او غير ذلك. صحيح ان الوضع كان معقداً لكن عندما يكون السؤال عن شخص محدد في تاريخ محدد ومكان محدد وتتوافر ملابس معينة، واحياناً يكون متوافراً الشخص الذي كان قيماً او مسؤولاً عن الحادث، فيمكن مراجعة الجهة المعنية.

*اي انكم لن تسلموا بهذه التصاريح؟

-لن نسلم بتصاريح عامة. وهذه ليست المرة الاولى يصدر فيها حديث رسمي ان ليس هناك اشخاص ثم يتبين ان هناك آخرين. المهم هو التعاطي مع هذا الموضوع بالشفافية الكاملة لان هذه المسائل تهم حياة اشخاص من لحم ودم.

*هل سألتكم السلطات السورية عن هذه المسألة؟ وهل من اتصالات في هذا المجال؟

-نحن كمنظمة عفو دولية قمنا بتقديم ما توافر لدينا من معلومات الى السلطات في سوريا اكثر من مرة. المرة الاولى تقدمنا بمذكرة عام ١٩٩٤ تتعلق بأوضاع حقوق الانسان في سوريا وقدمنا قوائم تمثل نماذج من قطاعات مختلفة من السجناء ضمنها سجناء لبنانيون، وألحقناها بمذكرة اخرى عام ١٩٩٧ في زيارة قامت بها المنظمة لسوريا، لكننا ويا للأسف لم نتلق جواباً على هاتين المذكرتين. وايضاً تقدمنا بمذكرات مشابهة عام ١٩٩٨ الى كل من السلطتين اللبنانية والسورية، وكان ذلك قبل ان يصدر تقرير عام ١٩٩٩، علماً أننا قدمنا محتواه الى السلطات قبل نشره، ثم نشرناه عام ١٩٩٩ وتطرقتنا فيه الى السجناء في سوريا من اللبنانيين والفلسطينيين والاردنيين، ولم نتلق ايضاً اجابة عن هذه الاستفسارات. لكننا ما زلنا نطالب، وسنستمر في المطالبة ونأمل في ان تتعاون معنا السلطات. اكرر مرة اخرى انه مهما كانت الظروف والحجج التي تساق في هذا المجال، ما دامت المسألة تمس حياة اشخاص فلن يغلق هذا الملف حتى تتكشف الحقيقة.

*علمنا ان "منظمة العفو الدولية" ارسلت قائمة ببعض الاسماء الى السلطات السورية، وجاءها الجواب انهم اعدموا. وهذا يعني ان السلطات السورية تجاوبت معكم. فما صحة هذه المعلومات؟

-في بعض القضايا نعم، ونحن نرحب بهذا التجاوب. بالفعل تلقينا بعض الردود على حالات فردية مثل حالة خديجة بخاري التي اعتقلت عام ١٩٩٢ وتلقينا جواباً انها حكمت بالاعدام وتم تنفيذ الحكم فيها. ونشرنا خلاصة هذا الجواب في النشرة الشهرية التي تصدرها المنظمة العام الفائت. وحين تلقينا الرسالة كانت الحادثة وقعت قبل نحو سبعة اعوام. تلقينا ايضاً

بعض الاجوبة عن حالات اثرناها مع السلطات السورية، لكن بالنسبة الى اللبنانيين لم نتلق الكثير. هناك حالة اخرى لم نتلقها مباشرة من السلطات السورية انما جاءت نتيجة استفسار من "المقرر الخاص بالاعدام والقتل خارج نطاق القضاء" التابع للامم المتحدة، الذي تقدم باستفسار الى السلطات السورية حول لبناني هو داني منصوراتي، وكان الجواب انه حكم بالاعدام ولكن لم يتبين لنا من الاجابة اذا كان هذا الحكم قد نفذ ام لا.

لا تعجيز

*الوزير السعد طلب من الاهالي الذين لديهم مفقود "حي" التوجه الى اللجنة، هل هذا يعني ان الهيئة ستختار من تتحرى في شأنه؟

-نتمنى الا تصبح هذه المسألة طلباً تعجيزياً للاهالي. من حق هؤلاء ان يعتبروا ان ولدهم حي ما داموا لم يتسلموا جثة او شهادة وفاة. نحن نعتقد ان هناك مجالاً للتعاون مع الهيئة بالنسبة اليها كمنظمة وكذلك بالنسبة الى الاهالي واصحاب العلاقة، ومن دون هذا التعاون قد لا تستطيع اللجنة ان تنجز مهمتها. فاحجامنا نحن او الاهالي عن التعاون مع اللجنة، لن يمكننا من القيام بالمطلوب منها. اما اذا تعاون معها الاهالي ولم تنجز عملها فهذا موضوع آخر ولكل حادث حديث.

*هل زرت المفرج عنهم من السجون السورية الذين لا يزالون مسجونين في لبنان؟

-كلا لم ازرهم. تعلمون ان زيارة من هذا النوع تحتاج الى اذن من السلطات المختصة كما ان وقتي كان ضيقاً. لكننا نهتم بهذه الحالات والموضوع يهمنا في شقه القانوني وفي الناحية التي تتعلق بحقوق الانسان. اذا كان الشخص حكم لامر معين فما الجوانب القانونية التي تستدعي توقيفه مرة اخرى؟ هذه المسائل ليس لدينا اجوبة عنها حتى الآن. ونخشى ان يكون الشخص قد تعرض لمحاكمة غير عادلة او لتعذيب في السجن او معاملة سيئة، ثم يأتي مرة اخرى ويمر مجدداً بالمرحلة نفسها. وهذه المسائل كان يجب ان يحصل فيها ايضاً، من وجهة نظرنا، تحقيق لمعرفة ما اذا كان الشخص قد تعرض للتعذيب مثلاً وهل كانت محاكمته عادلة ام جائرة. كل هذه المسائل تثار في مثل هذه الحالات، وتشمل كل الناس الذين كانوا محتجزين بهذه الطريقة. ومن لا يزالون قيد التوقيف لا بد من الاستفسار عن وضعهم. وبالتالي نحن نهتم بقضيتهم.

*هل لاحظتم تحسناً في وضع حقوق الانسان في لبنان؟

-الاجابة عن هذا السؤال صعبة لان الانسان يطمح دائماً نحو الافضل. قد تكون النظرة مختلفة الى كيفية قياس التحسن. بالنسبة الى المنظمة هناك قلق وهواجس ولا تزال تنتظر شيئاً من التحسن، لكن من المؤشرات الجيدة ان لبنان انضم في العام الفائت الى "الاتفاق الدولي لمناهضة التعذيب" الصادر عن الامم المتحدة وقد دخل حيز التنفيذ عام ١٩٨٤. هذه خطوة ايجابية ونتمنى ان تجد طريقها الى التنفيذ، وان تنتقل من مكتب الامم المتحدة ووزارة الخارجية الى مخافر الدرك والشرطة فتصبح ذات قيمة. الجميع يعرف ان الدستور اللبناني يحرّم اصلاً التعذيب، وانت هذه الخطوة لتعكس رغبة رسمية في التزام هذا الموضوع امام العالم والشعب. ما زلنا نقول ان لبنان لديه قوانين جيدة لكن التنفيذ ويا للأسف في احيان كثيرة يكون قاصراً. وهذا الوضع يمكن ان يتحسن بتضافر جهود الجميع من رسميين وهيئات المجتمع المدني فضلاً عن المسؤولين عن اصدار القوانين وتنفيذها.